

دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية في تونس

The Role of the Social and Solidarity Economy in Achieving Development in Tunisia

د. منال اللوز

كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفافس (تونس)، manel1.ellouze@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/17 تاريخ القبول: 2020/05/20 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

في ظل التطور المستمر في بيئة الأعمال، محليا ودوليا، أصبحت التنمية التشاركية اتجاها سائدا. تتعاون جهات فاعلة على مستويات جغرافية مختلفة مع منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وبالتالي، فإن هذا المفهوم ضروري كرهان استراتيجي في مختلف دول العالم. في تونس، ستفتح الدولة آفاقاً تشغيلية جديدة لتعزيز هذا القطاع الذي يخلق فرص عمل، وضمان توزيع إقليمي عادل للثروة الإقليمية. يناقش هذا المقال تأثير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة وعلى التوازن الاقليمي في توزيع الموارد المادية وغير المادية من جهة اخرى. كلمات مفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التنمية الشاملة.

Abstract:

In the light of the continuous development in the business environment, both locally and internationally, participatory development is becoming a dominant trend. Various actors at different geographic scales collaborate with civil society organizations (NGOs) to promote the Social Solidarity Economy (SSE). Thus, this concept of SSE is essential as a strategic bet in various countries of the world. In Tunisia, the state would open new operational horizons to promote

this job-creating sector that ensures a fair regional distribution of territorial wealth.

This article examines the impact of the Social Solidarity Economy on economic and social development on the one hand, and on the regional balance in the distribution of material and non-material resources on the other.

Keywords: Social and solidarity economy, equitable development.

¹المؤلف المرسل: منال اللوز، الإيميل: manel.ellouze@yahoo.fr

1. مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أبرز القضايا التي اهتمت بها الدول النامية باعتبارها الخيار الرئيسي للخروج من الازمات الرأسمالية ، وهي ايضا أحد مظاهر التغيير الاجتماعي التي تبدو من خلال الإطار الاجتماعي و الثقافي . غير ان منوال التنمية المتبع في هذه الدول اثبت عدم قدرتها على مجابهة التحديات المطروحة من الفقر والبطالة ، وما أنتجته من فوارق اجتماعية والتي تفاقمت خاصة بعد الازمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ، كل هذه العوامل كانت سببا في انتفاضات بعض شعوب المنطقة التي طالبت بالشغل والحرية والعدالة الاجتماعية. وكمحاولة للتقليل من اثار هذه الازمات ولتجاوز حالة الجمود الاقتصادي وإعطاء دفعة قوية لكل مقومات التطور ، تمت اعادة احياء شكل اقتصادي تنموي يعتبر نسبيا مناسباً للحياة الاقتصادية والاجتماعية في تونس ، وهو قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي لعب دورا كبيرا في العديد من الدول المتقدمة في خلق توازن عن طريق الحدّ من حجم الفوارق الاجتماعية والصناعية و المحلية وفي تحقيق التنمية المستدامة.

منه، نطرح اشكالية هذا البحث:

كيف يمكن للاقتصاد الاجتماعي و التضامني أن يساهم في دعم التنمية في تونس ؟

مما يقودنا للأسئلة التالية:

- ما هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية و ما هي مظاهرها؟
 - كيف تكون مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قادرة على خلق فرص شغل؟
 - كيف يفعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إجراءات الحدّ من اللامساواة الاجتماعية؟
- انطلاقا من ذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية ابراز مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والغايات المرجوة منه في ظل السياق الاقتصادي والاجتماعي في تونس من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية و خلق فرص شغل وتحقيق العدالة الاجتماعية .

2. المفاهيم الاساسية

1.2. مفهوم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني:

يتحدد مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بحسب ادبيات منظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي بكونه مجموعة من المنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية و تعزيز التضامن. كما تعتبره نموذجا اقتصاديا يمكن من تقريب الهوة بين السمة المنظمة والسمة غير المنظمة للاقتصاد باعتباره يبني جسورا بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية بين الافراد والمجتمع. اما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاوروي فانه يعرف هذا الاقتصاد بكونه "جميع المؤسسات الخاصة ذات التنظيم المهيكل والتي تتوفر على استقلالية القرار وتمتع بحرية الانخراط والتي يكون الهدف الاساسي في انشائها تلبية احتياجات اعضائها من خلال السوق".¹ هناك اتجاهًا في الأدبيات يشير إلى أن الاقتصاد الاجتماعي و التضامني هو "مجموع الأنشطة التجارية أو الحرفية والإنتاجية للموارد والخدمات، يزاولها أشخاص في إطار جمعيات، أو تعاونيات، أو تعاضديات، يتم تسييرها بنظام تشاركي بين أعضائها الذين لهم حرية الانخراط فيها من عدمه"².

ويمكن تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ايضا بأنه القطاع الاقتصادي الثالث في مقابل القطاع الخاص والقطاع العام، ويشمل التعاونيات والمنظمات غير الهادفة للربح والمشروعات

الاجتماعية والجمعيات الخيرية³ ويهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي وتكريس العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة القائمة على التوازن بين الجهات، إلى جانب النهوض بالتشغيل في القطاعات التقليدية والمستحدثة عبر تنمية أنشطة مبتكرة، مع توفير العمل اللائق و هيكله الاقتصادي غير المنظم بالإضافة الى المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية وترشيد استغلالها.

في حين يُعرّف تجمع الاقتصاد الاجتماعي في كندا هذا الاقتصاد بأنه يشير الى المبادرات الاقتصادية التي اسسها التضامن والإدارة الذاتية وهدفها الرئيسي خدمة الاعضاء وليس مراكمة الارباح ويتخذ القرار فيها على اساس ديمقراطي وهي منظمات اشخاص وليست منظمات اموال وتقوم على مبادئ المشاركة والتمكين والمسؤولية الفردية والجماعية⁴.

ويعتبر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي المغربي ان المؤسسات التي تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها نماذج مستدامة ومدججة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري ، وتندرج في التنمية البشرية ومحاربة الإقصاء⁵. وهو ويقوم بالأساس على جملة من المبادئ لعل أبرزها:

- التأكيد على أولوية المواطن وقيمة العمل على حساب رأس المال، وكذلك المصلحة المشتركة على المصلحة الفردية

مدنية الدولة والمواطنة وعدم التمييز على أسس جنسية أو دينية أو فئوية -

- حرية الانخراط والانسحاب والاستقلالية والاندماج.

- استهداف الربح : يكون محدود أو غير موجود أي جميع الفوائض يتم استثمارها في المشروع أو النشاط الاجتماعي

- التسيير الديمقراطي باعتماد مبدأ صوت واحد يساوي شخصا واحدا بما يكرس فكرة التداول على التسيير وتعتبر اهم قاعدة تبني عليها فكرة الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

2.2. مفهوم التنمية:

تتعدد مفاهيم التنمية فهي عملية شاملة ومتكاملة ومتوطنة وتختلف أشكالها تبعاً لاختلاف مراكزها فهناك التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تعد عملية مركبة ومتعددة الجوانب، وهي تعني على المستوى الفردي تحسناً في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية والحرية والإبداع والاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية وتحديدها.

يعتبر تعريف كامبريدج (1948) من أول التعريفات المتعلقة بالتنمية حسب المفكرين والباحثين في مجال تنمية المجتمع، حيث يركز هذا التعريف على أن تنمية المجتمع الإنساني فهي بمثابة حركة مصممة لرفع وتحسين مستوى المعيشة للسكان ككل، وهذا بمشاركة نشطة، أي بمبادأة تلقائية من كافة أفراد المجتمع وإذا ما تبين أن المجتمع يفتقد هذه المبادأة التلقائية فيمكن استخدام كافة الأساليب الفنية التي تتضمن استشارة الأهالي لضمان استجابتهم بحماس لهذه الحركة.

في اتجاه آخر قدم فيليب روب (1953) دراسة تحت عنوان "المدخل إلى تنمية المجتمع" في تصور سمح بإنطلاقيه جديدة لدراسات التنمية الاجتماعية، حيث يرى " روب " أن التنمية الاجتماعية تختلف عن التغيير الاجتماعي و يشير إلى حدوث تحولات اجتماعية في اتجاهات متعددة بينما التنمية الاجتماعية فهي استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة أو هي تغيير مقصود وهادف من حالة إلى حالة أخرى مرغوب فيها أكثر، أو هي إحداث تغيير منهجي على مستوى النسق العام بما في ذلك القيم.

أما بالنسبة لتصور ديلايم بيدل عن التنمية فهي تركز أساساً على النمو البشري كما يرى أن التنمية تبدأ من الداخل وليس من الخارج أي من داخل المجتمع انطلاقاً من القدرات الذاتية لأفراده، فالتنمية عملية تربية تعتمد على الخصوصيات والمكونات الداخلية للمجتمع.

و حسب دراسات الاقتصاديين والاجتماعيين في هيئة الأمم المتحدة فإن التنمية تنقسم إلى

قسمين:

* تنمية اقتصادية تتجه الى تنمية انتاج وزيادة الدخول والتوسع في توظيف رؤوس الأموال، وبالتالي خلق الثروة وزيادتها.

* تنمية اجتماعية تهدف الى تحقيق مستوى معاشي وحياتي من حيث التعليم والسكن والصحة وغيرها للسكان.

في هذا السياق كشفت دراسات غابريال الموند و بنكام باول أن التنمية الاقتصادية تعني احداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي تؤدي الى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي بحيث تؤدي هذه الزيادة من التغلب على المشاكل التي تواجهها الدولة مما يترتب عليه ارتفاع في مستوى معيشة الافراد. اما التنمية الاجتماعية فتتمثل في احداث تغييرات جذرية في مفاهيم و سلوك الفرد تجاه المجتمع بما يترتب على احساس الفرد بمسؤوليته الجماعية في القضاء على المشاكل التي يواجهها المجتمع، كما عرفها بعض المفكرين بأنها عملية توافق اجتماعي بين الاشباع البيولوجي والنفسي والاجتماعي، كما انها تعني في العلوم السياسية والاجتماعية الوصول بالإنسان الى الحد الادنى لمستوى المعيشة لا ينبغي ان ينزل عنه باعتباره حق لكل مواطن ، و تلتزم الدولة وتعززه جهود الافراد لتحقيق كفاء استخدام الامكانيات المتاحة⁶.

ان تحقيق أي جانب من جوانب التنمية انما يرتبط ارتباطا وثيقا بوضع المجتمع بأكمله على المستويين الداخلي والخارجي وفي اطار الجانبين السياسي والاقتصادي. والتنمية عملية واعية ومحددة الغايات والوسائل وهي تسعى لإيجاد تحولات هيكلية في الاطار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وليس ثمة شك في أن عملية ادارة التنمية لها أهمية كبيرة، فمن أهم مضامينها هي قدرتها وفعاليتها في تنفيذ اهداف تنموية مبنية على استراتيجية واضحة تسندها ارادة سياسية جادة، وهذه القدرة وتلك النجاحة تتطلب الاخذ بالأساليب الادارية الحديثة و تقتضي أيضا وجود الكفاءات البشرية القادرة على تطبيق تلك المناهج واستيعاب الطبيعة الاستراتيجية.

3. مفارقات التنمية بعد الثورة في تونس: حركات اجتماعية جديدة أم مشاريع مجتمعية

تمر البلاد التونسية في هذه المرحلة بوضع يتسم بتنامي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وتراجع النمو الاقتصادي و تدهور معدلات التنمية والتعطل الكبير للنشاط في العديد من المؤسسات والقطاعات، من ذلك تعطل الإنتاج في عديد القطاعات الحيوية كالفسفاط والصناعات الكيماوية والسياحة، إضافة إلى تراجع الاستثمار الداخلي والخارجي وتقهقر معدل الادخار الوطني. وقد زاد تأثير هذه الازمة على الاقتصاد التونسي وعلى الوضع الاجتماعي للمواطنين خصوصا بعد ثورة 2011، ذلك أن متوسط نسبة النمو السنوية لم يتجاوز 1.5%، كما ان نسبة البطالة لم تنخفض أقل من 15.5% في الثلاثي الأول من سنة 2017، حيث ثلث المعطلين عن العمل هم من أصحاب الشهادات العليا ، كما زادت نسبة العجز في الميزان التجاري الغذائي ب 25.9% سنة 2017. أما عن الموازنات الاقتصادية العامة فإن العجز العمومي قد انزلق من 3.2% سنة 2011 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سنة 2016، إلى جانب تنامي نفقات التصرف، لاسيما الأجور والدعم مما عمق عجز الميزانية. حيث أن العجز الجاري وصل إلى نسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي، و ارتفعت نسبة الدين العمومي من 44.6% سنة 2011 إلى 63% سنة 2016، علاوة على تراجع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الأساسية وتردي مناخ الأعمال ، إلى جانب اتساع دائرة الاقتصاد الموازي والأنشطة العشوائية، بما أضرب الاقتصاد المنظم وبالتالي بمداخل الدولة. بالإضافة الى ذلك فان التنمية البشرية و الاجتماعية في تونس و في المناطق الريفية الغربية متأخرة بشكل ملحوظ عما هي عليه في المناطق الحضرية و الساحلية حيث يبلغ معدل العمال غير المتعلمين 26% في ولاية سيدي بوزيد مقارنة بما يقل عن 4% في ولاية تونس الكبرى، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة التونسية في تقليص الفجوة بين المناطق مع ذلك بقيت هذه المحاولات جزئية ومحدودة ولم تكن في اطار رؤية تنموية شاملة.

ان الوضع الاقتصادي الحالي يواجه صعوبات و عوائق هيكلية تتمثل في محدودية تنافسية الاقتصاد نتيجة لعلاقته غير المتكافئة بالمنظومة الاقتصادية العالمية وغياب منظومة متكاملة وفعالة للبحث والتطوير و ضعف الاستفادة من التقنيات الحديثة ومحدودية منظومتي التعليم والتكوين و تراجع الصادرات والمبادلات التجارية المنحصرة أساسا في أسواق تقليدية محدودة وعدم مواكبة التمويل لمتطلبات التنمية نتيجة لسوء تخصيص الموارد المالية وضعف الادخار وتواضع نسبة الاستثمار الخارجي، بالإضافة الى عدم توازن التنمية جهويا واجتماعيا نتيجة مركزية التخطيط والقرار وضعف البنية الاساسية والبيئة الاستثمارية وغياب الاقطاب الجهوية للتنمية.

هذا الوضع يؤكد ما جاء في نظرية ماركس الناقدة للمقومات الاساسية للنظرية الرأسمالية التقليدية حيث يرى أن التقدم الاقتصادي يتعرض في ظل النظام الرأسمالي الى الانتكاسات المتعددة والدورية ولا يمكن ان يتحقق له الاستقرار ما لم يتحقق التوازن بين الاستثمار والاستهلاك مع التأكيد على العلاقة بين التقدم التكنولوجي والبطالة وتوزيع الدخل وإمكانيات التقدم.

اوجب هذا الواقع الدال على ازمة اقتصادية واجتماعية التفكير بجدية في اعادة هيكلة الاقتصاد القومي و النهوض بمختلف القطاعات عبر صياغة منوال نموي يراعي الخصوصيات الحضارية و الثقافية لمختلف الجهات ويعتمد على تنمية الموارد الذاتية ويهدف إلى النهوض بأوضاع المواطنين الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية و تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتوفير شروط الحياة الكريمة باعتبارها الهدف الاساسي للتنمية.

4. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للتنمية المستدامة والعدالة في تونس

عرفت تونس مراحل مختلفة من التجارب التنموية من خلال المنوال الليبرالي في بداية الاستقلال الى التجربة التعااضدية في الستينيات التي باءت بالفشل لأسباب عديدة، ثم العودة إلى الليبرالية في السبعينيات. وهذا يبين ان التجارب التنموية التونسية متذبذبة ومتقطعة كرسخت اختلال التوازنات الاقليمية و الجهوية بين ساحل البلاد وداخلها وهو ما تسبب في احداث تفاوت في مستويات المعيشة وارتفاع نسب البطالة والفقر وهو ما يجعل الدولة اليوم امام تحديات كبرى تدفعها

الى إعادة النظر في هذا المنوال التنموي من ناحيتين الاولى فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية ومدى تجانسها ومن الناحية الثانية فيما يتعلق بالجهات. وتصدر الاشارة ان السياق السوسيو اقتصادي الذي تشهده تونس يجعل من الاقتصاد الاجتماعي و التضامني الية معول عليها لدعم النمو الاقتصادي والنهوض بفرص الشغل، مع ضرورة اعداد اطار تشريعي خاص به و ارساء منظومة قانونية متكاملة. ان هذا المنوال الاقتصادي يتطلب التوفيق بين ديناميكيات الرأسمالية في ظل اقتصاد السوق الحر و بين متطلبات الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث انه يجمع بين التطور الاقتصادي وبين الحرية والعدالة الاجتماعية، مما يجعله جزء من منهج التنمية المستدامة باعتباره يهدف إلى خلق ارتباط جديد بين النشاط الاقتصادي وأهداف إنشاء العلاقات الاجتماعية والعمل الديمقراطي.

4.1. دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في زيادة فرص التشغيل:

إن وجود الفرص الاقتصادية وفرص العمل اللائق للجميع أمر أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية و يمثل التشغيل أحد مقومات التنمية من حيث خلق الثروة للمجموعة وللأفراد ومن حيث كونه مورد رزق للمواطن يمكن من الكرامة الإنسانية. ويكمن المدخل الاستراتيجي في مواجهة الفقر ومكافحة البطالة في ايجاد فرص عمل دائمة و فعالة، اما المساعدات الاجتماعية ومنح البطالة وسياسة التشغيل التعاقدية ليست سوى اليات ظرفية من شأنها ان تخفف وطأة الاثر الواقع على فئة البطالين. وتتجسد التحديات في مجال التشغيل على المستوى الكمي والنوعي حيث تشهد سوق الشغل نسب بطالة عالية خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا وفي صفوف النساء وبالجهات الداخلية مع تفاقم ظاهرة العمل الهش، و قد سعت تونس كسائر البلدان العربية الى انتهاج سياسة اقتصادية هادفة الى رفع معدلات النمو وزيادة الاستثمارات والمتركة اساسا على دعم وترسيخ ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة والتي تؤدي الى تحسين القدرة على توليد فرص العمل والدخل. إلا انه بسبب محدودية هذه السياسات فقد ادت الى تزايد معدلات البطالة التي بلغت ما يقارب 639 الفا و اخر سنة 2017 مع تواصل ارتفاعها

لدى حاملي الشهادات العليا حيث بلغ عدد العاطلين حوالي 264 الفا في نفس السنة نتيجة عدم كفاية مستويات النمو وضعف تطور قطاعات الاقتصاد وعدم ملاءمة مخرجات المنظومة التعليمية لمتطلبات سوق الشغل.

ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية على دور الأبعاد السيكولوجية في عملية التنمية وارتباطها الى حد كبير بتغير افراد المجتمع، وتوفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجاز القدرة على التقمص والتصور لأدوار وإمكانات مستقبلية.⁷

وحسب المنهج التفسيري الثقافي في بناء التنمية فيجب ان يكون عند الافراد استعداد نفسي و ثقافي يتمثل في الارادة، بناء الثقة في النفس، الانجاز وثقافة النجاح، اما العوامل الاقتصادية فهي نتيجة وليست اسباب و مقدمة للتنمية، ويذهب "ميردال" إلى أن أساس التغيير فى النسق الاجتماعى هو الاتجاه نحو عنصرين الاول يتمثل في الحياة والعمل والثاني يتمثل في الأنظمة، غير ان النسق الاجتماعي الذي يعيشه المواطن التونسي هو بمثابة جزء من ثقافة موروثه وليس من السهل ولا يمكن بسرعة تغييرها وسوف يستغرق الأمر وقتا وجهدا حتى يكتسب أفراد مجتمعنا النظام وعادات المبادرة والعمل الحر و التعاون والرغبة في تحسين مستواهم المعيشي، ويصبحوا مستعدين للتجربة وتقبل التغيير. كما ان الانظمة والسياسات التي اتبعتها الدولة في مجال التشغيل فشلت في حل مشكلة البطالة بل زادت من ارتفاعها وهو ما تسبب في تداخل الابعاد السياسية والاجتماعية و الجهوية، و المقاربة التشغيلية تتمثل في ان دور الاقتصاد يخلو في توفير مواطن الشغل دون التفكير في ديمومتها، أو مدى مساهمتها المستقبلية في الاقتصاد الوطني، وهو ما يستدعي اعادة النظر في هذه الاستراتيجيات و تفعيل مبادرات جديدة لا تقدم فرص عمل للشباب فحسب ولكن أيضا فرص فعالة تساهم في تحسين حياتهم وحياة أفراد المجتمع.

وقد اصبح الهدف اليوم تركيز اقتصاد اجتماعي و تضامني يحقق استدامة التنمية بمختلف أبعادها ويساهم في خلق الدينامكية. كما يمكن تطبيق هذا المنوال الاقتصادي في مجالات عديدة أهمها المشاريع الصغرى والتصرف والبنية التحتية والبيئة و قطاع الصناعات التقليدية الذي يعاني من

صعوبات في التسويق والتي يمكن تجاوزها من خلال إحداث تعاضديات تسويقية. بالإضافة إلى أحياء تجربة التعاضديات الاستهلاكية التي توفر نقاط بيع مباشرة بما يمكن من خفض أسعار البيع. ومنذ الثورة تم تسجيل بعض الحالات التي بلورت هذا النوع من الاقتصاد من ذلك واحة جمنة وعلى الرغم من نجاح التجربة نسبيا من خلال توفير عائدات محترمة للعاملين في الواحة إلى أن هناك من اعتبر أنه لا يمكن إدراجها ضمن تجربة الاقتصاد التضامني والاجتماعي لأنه تم استغلال أراضي الدولة بصفة تعسفية، وهو ما كشف عن غياب قوانين ملائمة لمثل هذا النوع من الاستغلال للأراضي الدولة. أيضا في جهة القصرين، وهي من الولايات الداخلية الأكثر فقراً والأعلى بطالة في تونس، حيث تقدر نسبة الفقر بنحو 39%، بدأت تنتشر بعض مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ سنة 2014 ومنها مشروع "دارنا" وهو فضاء لأصحاب المشاريع وحرفيي الجهة يقومون خلاله بعرض وتسويق منتجاتهم والمشروع نتيجة لبادرة قامت بها جمعية مبادرات بلا حدود الفرنسية.

4.2. دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي وسيلة لتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة كما أنها تساهم في خلق مجتمع يتعامل مع الانسان على انه العضو الاسمي فيه و من مبادئها التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات، والتضامن مع أكثر الفئات حرمانا وتحققها يعد من اهم المقاييس لمدى قدرة الدولة على ممارسة ادوارها. ولعل من ابرز هذه الادوار الاحاطة بالمرأة الريفية و تقليص الفوارق والارتقاء بأدائها وتمكينها من تذليل الصعوبات التي تحد من إدماجها في مسار التنمية ومنحها فرصا أكبر للاستفادة من مختلف الآليات الهادفة إلى تفعيل أدوارها الاجتماعية والاقتصادية بصفة متكافئة. فبالرغم من الدور الجوهرى الذي تلعبه المرأة الفلاحية في الاقتصاد و في تحقيق الامن الغذائى إلا أنها تعمل في ظروف عمل يحملها غير انسانية ولا تحترم كرامة و انسانية التعاملات ولاسيما ظروف النقل غير المحمي وما ينجر عنه من حوادث سير متواترة وخطيرة، و ما تخلفه من آثار سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة الى ضعف الاجور وعدم المساواة مع الرجل في الاجر

المدفوع، كما ان اغلبية العاملات في القطاع الفلاحي لا يتمتعن بالتغطية الصحية على الرغم من انها حق ينص عليه الفصل عدد 94 من مجلة الشغل المؤرخ في 15 جويلية 1996 حيث أن العاملين لوقت جزئي في القطاع الفلاحي يخضعون لنظام الضمان الاجتماعي ونظام جبر الأضرار الناجمة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وفقا للتشريع الجاري به العمل. اذن فالمرأة الريفية بحاجة الى التمكين الاقتصادي لتحسين وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال تامين منتوجها وضمان تسويقه نظرا لعدم قدرتها على ادارة حلقة ما بعد الانتاج والصعوبات التي تلاقيها عند ترويج منتوجاتها في السوق الداخلية والخارجية بالاضافة الى اهمية التنظيم صلب هيكل مهنية من شركات تعاونية و مجامع تنمية التي توفر لهن التكوين واليات التمويل والتامين .

ومن جانب اخر، فان مظاهر التهميش والاقصاء لم تقتصر على المناطق الريفية فهي ايضا متفشية في الأحياء الفقيرة الكبيرة في المناطق الحضرية، وهناك وجود ذو دلالة للفقر بين النساء خارج القوى العاملة مع تدني أوضاع التنمية البشرية، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والإسكان و الرعاية الاجتماعية، حيث ان تدني مستوى التحصيل العلمي وضعف القدرات الابتكارية يعتبر من أكبر معيقات التنمية التي تفضي الى خلل في سوق العمل مما ينعكس على انتاجية العمالة و الوهن الاقتصادي والاجتماعي، وللتصدي لهذه التحديات ولضمان الرفاه والصحة والسكن اللائق وللحد من الفوارق الطبقيّة من المهم بناء ترابط بين حقوق الانسان والأهداف التنموية المستدامة وإحداث برنامج اقتصادي واجتماعي يساهم في تنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية التي تحقق اهداف التنمية والقضاء على الفقر بمعناه الشامل وكذلك التهميش والاقصاء وغيرها من المشكلات الهيكلية التي تدمر المجتمعات .

وعليه فإن النموذج التكاملّي في تحقيق التنمية يركز على فلسفة مؤداها أن المجتمع يشكل وحدة متكاملة وان عملية التنمية هي اما تنمية كامل الأقاليم و المناطق، وإما زيادة التوافق والترابط فيما بينها و ياخذ هذا النموذج بعين الاعتبار التكوينات الاجتماعية والتشكيلات الثقافية والتنظيمات

الاقتصادية السائدة في المجتمع في أي عملية تنموية ويعتبر هذا النموذج الاشمل والاكثر موضوعية نظرا لاعتباره التنمية وحدة متكاملة ولكونه يستجيب لخصوصيات واقع المجتمعات النامية.

وفي نفس السياق يشير محمد زكي شافعي أن التنمية ليست نمو اقتصاديا فحسب، ذلك أنه من غير الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة التوزيع وبدون جهود مناسبة في الصحة أو التعليم، وبتحسن الحياة الاجتماعية من معيشة وسكن.⁸

اذن للتنمية تتطلب في المقام الأول اعطاء اولوية للإنسان، باعتبار أن حاجات الإنسان الاجتماعية والمادية والاقتصادية والثقافية تتغير وتتجدد والاستجابة لكل هذه المطالب المختلفة والمعقدة يتطلب فهما موضوعيا وعقليا للمتغيرات المحيطة بالإنسان. إن التحديات والرهانات الحالية أصبحت تفرض على المجتمعات النامية إعادة النظر في الاستراتيجيات التي يتم اتباعها والتي من الضروري ان تفضي الى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان مما يؤكد على اهمية دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمختلف آلياته واشكاله.

5. خاتمة:

في الختام نعتقد أن نجاح منوال التنمية القائم على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مرتبط اولا بدور الجهات الفاعلة الوطنية والدولية من خلال برامجها الهيكلية والتسييرية للقطاع و حوكمة العمل التشاركي و ذلك بوضع اطار تشريعي ملائم، والذي من شأنه أن يؤطر بعث المؤسسات وأشكال التعامل مع المنظمات ذات الصلة مع توفير المناخ الملائم والتسهيلات التي تشجع الشبان على المبادرة الخاصة مع مراعاة خصوصيات الجهات. وينطلق ذلك بغرس ثقافة المبادرة لدى المعلمين والتأسيس لها تربويا في المنظومة التربوية ودعمها من خلال التكوين والتأطير. وثانيا بمدى تطور وعي افراد المجتمع وخاصة المعطلين عن العمل وذلك بالابتعاد عن منطق التواكل وثقافة الدولة الراعية والسعي الى تطوير كفاءتهم و الاعتماد على الذات تبعا لإمكاناتها وخصوصياتها.

6. قائمة المراجع:

- *مراد ديابي، " حرية - مساواة - كرامة إنسانية : طوباوية العدالة من منظور النموذج الليبرالي الاسكندينا في"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- * هيثم مناع، " الامعان في حقوق الانسان موسوعة علمية مختصرة"، الاهالي للطباعة والنشر و التوزيع، دمشق، 2000، ص 125.
- * نبيل السمالوطي، "علم اجتماع التنمية"، دار النهضة العالمية، بيروت، 1981.
- * المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، "النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية - سياسات التنمية وفرص العمل": دراسات قُطرية، قطر، 2013 .
- * م. الهام ناشور خزعل، "الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق"، مجلة الغري العلوم الاقتصادية و الادارية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة البصرة، 2016.
- * العجال عدالة، فواز واضح، العيد قريشي، "الفائض التأميني كآلية لتمويل التنمية المستدامة"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، عدد خاص مجلد عدد 2، 2018.
- * منجية الهادي، "النساء والاقتصاد البديل... الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذج"، سلسلة الاقتصاد البديل، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2017.
- * جاسم علاو، "أسس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، جزء من اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة تكريت، 2017.
- * تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، "الاقتصاد الاجتماعي و التضامني رافعة لنمو مدمج"، 2015، ص 14.
- * التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، منظمة العمل العربية، 2012.

* التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الاول، الامم المتحدة، 2015.
*مشروع قانون اساسي يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وزارة التكوين المهني والتشغيل،
(26، ديسمبر، 2019)

<http://www.legislation.tn/content>

* لطفي بن عيسى، "موقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في منوال التنمية"، بديل المبادرة
التشريعية للاتحاد العام التونسي للشغل، جريدة المغرب، يومية، 2017.
* لطفي بن عيسى، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل الاعتراف والتأسيس و
التموقع"، جريدة المغرب، يومية، 2017.

*مجلة الشغل، الفصل 94 الفرع الثاني في النشاط الفلاحي، القسم الثالث العمل لوقت جزئي،
مؤرخ في 15 جويلية 1996، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2019.

*Ben Hamida (Abdessalem), « Capitalisme et syndicalisme en Tunisie ». éd. Université de Tunis, 2003, p435.

*Boughzala, M. and Hamdi, M. T, « Promoting Inclusive Growth in Arab Countries: Rural and Regional Development and Inequality in Tunisia », Working Paper No.71, Global Economy and Development. Washington, DC: Brookings Institution, 2014.

*Mimouni, M , « La Twiza : entraide d'hier et d'aujourd'hui », de l'association 'Parole sans frontières', Strasbourg, 2003. Au site <http://www.parole-sans-frontiere.org/spip.php?article108>

*Michael Rectenwald , « A Critique of 'Social Justice' Ideology: Thinking through Marx and Nietzsche », July

2017. Available on: <https://www.legitgov.org/Critique-Social-Justice-Ideology-Thinking-through-Marx-and-Nietzsche>, 2019.

*Dhekra ElHidri , « L'Economie Sociale et Solidaire : Un Levier pour une Révolution Economique », C.A.Perspectives on Tunisia No. 03-2017, Center for Applied Policy Research, 2017.

*Alfred Müller-Armack, « La réconciliation entre le capital et le travail » in : ECONOMIE SOCIALE DE MARCHE : QU'EST-CE QUE CELA SIGNIFIE CONCRETEMENT par Siegfried F. Franke David Gregosz , Konrad Adenauer Stiftung, Berlin, mars 2013.

7. الهوامش

¹ www.europa.eu, 2019

² Le conseil Wallon de l'économie sociale en Belgique, 2008

³ www.investopedia.com, 2019

⁴ www.msvu.ca, 2019

⁵ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج"، 2015، ص 14

⁶ وليد خصام، "العلاقة بين التنمية الاقتصادية الاجتماعية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة باتنة، الجزائر، (2014).

⁷ ص 42-43 مريم احمد مصطفى، "التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث"، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (1999)،

⁸ محمد زكي شافعي، "محاضرات في التنمية و التخطيط"، جامعة بيروت العربية، دار الاحد، بيروت، 1973، ص 53